

Distr.: Limited
2 June 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الثانية

فيينا، ٣٠ أيار/مايو - ٣ حزيران/يونيه ٢٠١١

مشروع التقرير

إضافة

رابعاً - المساعدة التقنية

١ - دعا الرئيسُ الفريقَ إلى إنعام النظر في الدروس المستفادة بشأن المساعدة التقنية من أولى سنوات تنفيذ الآلية. ورحّب الأمين بمشاركة الموقعين والمنظمات الحكومية الدولية في هذا البند من جدول الأعمال؛ وذكر بتوصيات دورة الفريق المستأنفة وبالقرار ١/٣، الذي كلّف الفريق بالاضطلاع بالعمل الذي كان يؤدّيه من قبل الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالمساعدة التقنية. كما وصف القرارُ المذكور العملية الاستعراضية بأنها وسيلة تُساعد الدولَ الأطراف على تحديد الاحتياجات الخاصة من المساعدة التقنية وتسويغها، وعلى تعزيز وتيسير سبل تقديم المساعدة التقنية. وحثّ القرار ٤/٣ الدولَ الأطراف والموقعين على تبادل المعارف الفنية والخبرات والدروس المستفادة. وأشاد الأمين في هذا الصدد بالمبادرة التي اتخذها كينيا مؤخراً بشأن تنظيم واستضافة مؤتمر دول الجنوب لمكافحة الفساد. كما شجّع الفريق على الاستفادة الكاملة من قاعدة بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن المعارف الفنية المتعلقة بمكافحة الفساد من أجل تقديم المساعدة التقنية.

٢ - وعُرضت على الفريق مذكرةٌ معنونة "تضمين المساعدة التقنية في عملية الاستعراض" (CAC/COSP/IRG/2011/3) استندت إلى احتياجات المساعدة التقنية المحددة لـ ١٦ دولةً طرفاً قيد الاستعراض كانت قد قدّمت ردوداً على قائمة التقييم الذاتي المرجعية قبل آذار/مارس



٢٠١١. ولا تعدو هذه المعلومات أن تكون معلومات أولية؛ والأمل معقود على أن تعطي عملية الاستعراض الجارية صورة أوضح وأكمل عن احتياجات المساعدة التقنية. وقد اتسم التحليل الوارد في المذكرة بالتركيز على كل من الجانب المواضيعي والجانب الجغرافي. وقد ظهرت فعلاً مجالات أولوية معينة؛ منها مثلاً حماية الشهود والمبلغين وتعاونهم مع سلطات إنفاذ القانون، وكذلك المساعدة التقنية المتبادلة. وتزايدت الطلبات المقدمة بشأن توفير موزع للممارسات الجيدة والدروس المستفادة، ونماذج عن كيفية تنفيذ الأحكام الخاضعة للاستعراض، مدعومة بإرشادات من جانب خبراء متخصصين في مكافحة الفساد ومستشارين قانونيين؛ وكذلك خطة عمل بشأن التنفيذ. وأعرب المتكلمون عن تقديرهم للتحليل الأولي؛ وأقرّوا بأنه ستتوافر للفريق، أثناء دورته الثانية المستأنفة، نظرة أدق على تلك الاحتياجات الناشئة عن عملية الاستعراض. وقيل إنّ المضي في إجراء تحليل تفصيلي لاحتياجات المساعدة التقنية المحددة هو أمر أساسي من أجل تمكين الفريق من تقديم توصيات مجسّدة إلى مؤتمر الدول الأطراف بشأن ما يتعلق بالمساعدة التقنية من مسائل تخصّ السياسات العامة والجوانب التشغيلية. ثمّ إنّ من شأن ذلك أن يتيح تناول الاحتياجات المشتركة تناولاً جماعياً على نحو فعّال وفي سياق براغماتي أوسع.

٣- وأكد الفريق مجدداً على دور المساعدة التقنية باعتبارها هدفاً هاماً من أهداف آلية استعراض التنفيذ. ونصّ القرار ٤/٣ على أن مؤتمر الدول الأطراف يقرّ الأخذ بنهج قطري، من حيث المبادرة والتنفيذ، لتقديم مساعدة تقنية متكاملة ومنسّقة. وشدّد متكلمون على أن ذلك ينبغي ألا يحول دون اتخاذ مبادرات، على الصعيد الإقليمي والعالمي، ترمي إلى استكمال ما يُقدّم من مساعدات تقنية. وشدّد، فيما يخصّ تحديد مجال التعاون الدولي واستعادة الموجودات، على وجوب تنفيذ برامج إقليمية وبرامج مشتركة بين الأقاليم ضمناً لعنصر الفعالية في هذا المجال. وأشار بعض المتكلمين في هذا الصدد إلى أنشطة إقليمية استطاعت أن تجمع معاً دولاً وأصحاب مصلحة ذوي صلة من أجل السعي إلى تيسير تنفيذ الاتفاقية وسكوك إقليمية أخرى. وقيل إنّ تقديم المساعدة التقنية على الصعيد الإقليمي يمكن أن يكون مفيداً أيضاً عند التصدي لاحتياجات مشتركة وأن يتيح في الوقت ذاته إنشاء شبكات إقليمية وتيسير سبل التعاون من خلال تحسين فهم شتى النظم القانونية وتقاسم الخبرات. ولاحظ بعض المتكلمين أن المساعدة التقنية على تنفيذ الاتفاقية ينبغي أن يُنظر إليها في سياقها الأوسع المتمثل في أطر الحكم الرشيد والمساعدة الإنمائية.

٤- وتبادل المتكلمون خبراتهم التي اكتسبوها باعتبارهم مقدّمين للمساعدة التقنية ومتلقين لها، بما في ذلك ما واجهوه من تحديات وما استخلصوه من دروس. وأعربت الدول

المتلقية عن تقديرها للمساعدة التي قُدمت إليها؛ وسلّطت الضوء على مجالات أخرى تمس فيها الحاجة إلى مساعدة إضافية. ففي هذا الصدد لاحظ عدّة متكلّمين حاجتهم إلى مساعدة بشأن جمع البيانات واسترجاعها. وفي مجال المساعدة التقنية المتبادلة على وجه التحديد أشار عدّة متكلّمين إلى جدوى التعاون في هذا المجال بالإضافة إلى القنوات الرسمية، مما يشمل إمكانية تكوين أفرقة تحقيق مشتركة.

٥- وأبرز عدّة متكلّمين الجهود المبذولة في الوقت الراهن من أجل تقوية الأطر القانونية المؤسسية على ضوء الاستعراضات القطرية والتقييمات الذاتية الشاملة. وتمثّل أحد مجالات الدعم المطلوب الأخرى في المساعدة على تقييم فعالية الأطر والتدابير القائمة المتعلقة بمكافحة الفساد وعلى تجميع وتوليد إحصاءات تكفل قياس تأثير الفساد.

٦- وفي حين اتفق المتكلّمون على وجوب أن ينصبّ تركيز الفريق على ترتيب أولويات الاحتياجات المحددة من خلال آلية الاستعراض وضمان تلبيتها؛ قيل إنّ ينبغي مواصلة تناول احتياجات المساعدة التقنية المتعلقة بمجالات خارجة عن نطاق تغطية دورة الاستعراض الحالية، مثل استعادة الموجودات، بما في ذلك في سياق المبادرات الإقليمية والدولية القائمة.

٧- وسلّط عدّة متكلّمين الضوء على الدور الهام الذي يؤدّيه الموقعون والمنظمات الحكومية الدولية في دعم تقديم المساعدة التقنية وفي تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وشُدّد على أهمية التعاون فيما بين مقدّمي المساعدة التقنية على توفير تلك المساعدة، من أجل التصديّ الفعال للاحتياجات المحددة. ورحب المتكلّمون بالأنشطة المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك بالشراكات الأخرى. وأشيد بجهود الأمانة الرامية إلى استحداث أدوات معيّنة، مثل قاعدة بيانات الخبراء المتخصّصين في مكافحة الفساد.

٨- وذكر ممثّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنّ البرامج ذات النهج القطري تمثّل الوسيلة الرئيسية التي يتّبعها البرنامج في تنفيذ برامجه، وأنّه يدرج تدابير مكافحة الفساد في أجندته الإنمائية العامة، وذلك مثلاً في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويمكن استكمال هذه البرامج بتنفيذ مبادرات على الصعيد الإقليمي تيسّر إقامة الشبكات عبر عدّة وسائل منها جهات التنسيق فيما بلدان الجنوب أو بلدان الشرق. وعلى المستوى العالمي يمكن إدراج برامج المساعدة التقنية ضمن الأجندة الإنمائية العامة، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر المتكلّم أنّ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعاونان تعاوناً وثيقاً في تنفيذ البرامج في إطار مذكرة التفاهم المبرمة

بينهما. وقال ممثّل المبادرة المشتركة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة إن البرمجة العالمية ينبغي أن تنير الطريق أمام البرمجة القطرية. وأبرز أهمية تبادل الخبرات عبر عدّة وسائل منها شبكات الممارسين الإقليمية، وقاعدة البيانات الخاصة بجهات الاتصال المعنية باسترداد الموجودات التي اشترك في استحداثها مؤخراً الإنترنت ومبادرة "ستار". وقدّم ممثّل عن الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد معلومات عن العضوية في الأكاديمية وأنشطة التدريب فيها.

٩- وفي هذا السياق، أشار متكلّمون إلى أهمية حصول الفريق على معلومات تتيح له النظر في المساعدات التي سبق تقديمها، تفادياً لتكرار الجهود القائمة وتداخلها. ويمكن لأعمال التحليل الإضافية أن تشمل تقييم التقدّم المحرز، بوسائل منها التقييمات المتواصلة. وينبغي للتطوير الاستراتيجي للبرامج، المنفّذة بالتعاون مع شركاء محليين ودوليين، أن يراعي موارد البلد المتلقّي وأن يولي اهتماماً لمُدّة البرامج وإمكانية استدامتها وأثرها، علاوة على مدى جودة المساعدة التقنية المقدّمة ومدى فعاليتها ودقتها وأتساقها، بوسائل منها الالتزام بتخصيص موارد لسنوات متعدّدة.

١٠- وأكد الفريق مجدّداً على القرارات التي اتخذها في دورته الأولى المستأنفة بشأن المساعدة التقنية. وشدّد على ضرورة تطوير الأدوات وتوفير الموارد اللازمة في المجالات ذات الأولوية المحدّدة، مثل حماية الشهود والمساعدة القانونية المتبادلة. وجرى التأكيد على المضي في استكشاف وإقامة شراكات جديدة مع مقدّمي المساعدة التقنية المتعدّدي الأطراف والشائين وتعزيز أوجه التآزر والبرمجة المشتركة معهم.

١١- وطلّب إلى مقدّمي المساعدة الشائين والمتعدّدي الأطراف أن يتبادلوا، أثناء الدورة المستأنفة، معلوماتهم بشأن المساعدة التقنية التي سبق أن قدّمت، وذلك لتمكين الفريق من الحصول على صورة عن نوع المساعدة المقدمة.

١٢- وشدّد المتكلّمون على فائدة قيام الدول الأطراف بنشر تقاريرها الاستعراضية، بحيث يمكن تصميم برامج مساعدة تقنية موجهة ومصمّمة خصيصاً للوفاء بالاحتياجات المحدّدة في الاستعراضات.